أصوات إسرائيلية ضد قهر الوعي حيال الماضي

أنطوان شلحت

تشي نصوص يكتبها أدباء وصحافيون في إسرائيل هذه الأيام بأن المجتمع الإسرائيلي يعيش، في الوقت الحالي، على خلفية «طوفان الأقصى» والحرب على قطاع غزّة، أزمة وجودية وهوياتية عميقة، وربما الأهم من ذلك أن هذه الأزمة في حاجة ماسّة إلى حلّ جذريّ لم يعد ممكناً تأجيلُه إلى ما لا نهاية.

وللنمذجة على أحدث تلك النصوص، بما تتيحه هذه المساحة، أشير إلى ما كتبه الأديب إشكول نيفو، وهو حفيد رئيس الحكومة الإسرائيلية الثالث ليفي إشكول، في صحيفة يديعوت أحرونوت أمس (2024/5/28)، حيث ذكر أنه تلقى رسالة من صديق عبر «واتساب» جاء فيها: القصة التي حكيناها لأنفسنا عن حياتنا في هذا المكان تحطّمت أشلاء يا إشكول. فهلّا تكرّمت علينا باختراع قصة جديدة؟، فردّ عليه قائلًا: لا أعرف بعد ما هي القصة الجديدة. أكثر من ذلك لا أعرف ما هو رأيي حيال مواضيع متنوّعة كان لي رأي حاسم فيها قبل 7 أكتوبر 2023. الواقع تغيّر من النقيض إلى النقيض منذ ذلك التاريخ. وما زال في طوْر التغيير، يوماً بعد يوم. سيمرّ وقت طويل، حتى نعرف ما هو رأينا. وهذا جيّد أن نتيح لأنفسنا مثل هذا الوقت.

وتابع: مع ذلك، ما الذي أعرفه حقًّا؟ إذا كان ثمّة شيء واحد يمكن أن نتعلّمه من أحداث «يوم السبت الأسود» فهو أنه حان وقت الكفّ عن قهر الوعي، والكفّ عن إدمان الوهم أن بالإمكان «إدارة الصراع» (مع الفلسطينيين) أو «تقليص الصراع». هذا الصراع يجب حلّه. وربما تكمن في الأزمة الحالية فرصة للتفكير المغاير في كل ما يتعلّق باليوم التالي. من دون ذلك، لن ننجح في التخلص من دائرة الدم التي نجد أنفسنا عالقين فيها. ولن تكون هناك نهاية سعيدة لقصّتنا هنا. والأكيد أنه من دون تفكير مغاير لن تكون هناك بداية جديدة. لا يشير نيفو فيما إذا كان الكفّ عن قهر الوعي يشمل الدعوة إلى بداية وعي جديد حيال الماضي الذي لم يمضِ، كون مشكلة ما يصفه بأنه «صراع» تتطلّب حلًّا أكثر شمولاً والأهم أعمق استبطاناً مما هو ظاهر في نصّه أعلاه. وهو ما يقتضي العودة إلى البدايات عند أي تفكير في بداية جديدة مغايرة. وصادفنا في أدبيّات إسرائيلية كثيرة، سيما بعد اتفاقيات أوسلو منذ أكثر من ثلاثة عقود، مقاربات راسخة تنطلق من قاعدة عامة تذهب إلى أن بلوغ السلام في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يتأتّى إذا ما رنا القادة بأبصارهم نحو المستقبل، وأشاحوا بها عن الماضي، مرّة واحدة وأخيرة. ولا يحتاج المرء إلى ذكاء خارق كي يستريب بهذه المقاربة، لأن غايتها إعفاء إسرائيل من المسؤولية عما اقترفته في هذا الماضي، أكثر من رغبتها في حلم بناء مستقبلٍ يكون لمصلحة كل الأطراف. ومثل هذا الوعي الأعمق استبطاناً غير منتفٍ لدى إسرائيليين آخرين، منهم مثلًا ألون عيدان، أحد كتاب الرأي في صحيفة هآرتس، الذي كتب قبل نيفو أن الخوف الحقيقي، الأوليّ، الذي يتحاشى الإسرائيليون الكلام عنه هو خوفهم مما اقترفوه في الماضي، وكان مقزّزاً من الناحية الأخلاقية. وفي رأيه، على الرغم من المحرقة النازية التي مثّلت ذروة الحاجة إلى بناء ملجأ آمن للشعب اليهودي، أُقيم مشروعُ دولة إسرائيل هو أيضاً على حساب شعب آخر. وبمفهوم معيّن، هذا الرعب الإسرائيلي غير مرتبط بالجرائم الأخلاقية التي كانت إقامة الدولة مرهونة باقترافها إنما بإنكارها. واضح من النموذجين، وثمة نماذج أخرى مثلهما، وجود سعي للدفع نحو تكريس خطاب عام يقوم على مواجهة السردية الصهيونية بشأن مشروع إقامة الدولة عام 1948، وبموازاة ذلك محاولة تعرية كل ما يتماشى مع أراجيف هذه السردية، التي سبق لأحد الشعراء الإسرائيليين أن وصف التخلّي عنها بأنه «مرضٌ روحيّ خطر»، لأن في هذا التخلّي استكناهاً لجوهر ذلك المشروع غير الأخلاقي.

«التجربة» اليابانية

أسامة الرشيدي

اتخذت الحكومة اليابانية مواقف مخزية تجاه العدوان الإسرائيلي المستمرّ على غزّة، فقد أعلنت تأييدها هجمات الاحتلال الوحشية مرّات، ورفضت الدعوة إلى وقف إطلاق النار، مكتفية بالدعوة إلى هدنة إنسانية فقط، وفرضت حزماً من العقوبات بحق أشخاص، زعمت أنهم ينتمون إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أو تمويلهم لها، أو مشاركتهم في هجوم 7 أكتوبر على مستوطنات غلاف غزّة. وبغض النظر عن هزلية هذه العقوبات، وانعدام تأثيرها على هؤلاء الأشخاص، إذ لا يملك أحد منهم شيئاً خارج حدود فلسطين، إلا أنها، بالإضافة إلى تصريحات وسياسات أخرى، تعتبر كاشفة عن السلوك الياباني تجاه الأحداث.

مثل ألمانيا، صنعت اليابان صورة ذهنية إيجابية عند الجمهور العربي، بل تجاوز الإعجاب إلى حدود الهوس، جعل بعضنا يُطلق عليها مصطلح «كوكب اليابان الشقيق»، للتدليل على درجة الانبهار بما يرونه من تقدّم وازدهار، ومن سلوك يمارسه اليابانيون. كما كانت اليابان مسرحاً لبرامج تلفزيونية عربية شهيرة، حرصت على توثيق التجربة اليابانية في كل المجالات. ومع تمدّد مواقع التواصل الاجتماعي، انتشرت مئات من الأخبار الكاذبة، التي تنسب أشياء غير حقيقية إلى اليابان، حتى أصبح التحقّق من الأخبار المنشورة عن اليابان وتفنيدها يحتل مساحة هامة من عمل المنصّات المتخصّصة في مكافحة الأخبار الزائفة. وتحوّل الأمر إلى مصدر للسخرية، من فرط وقوع وسائل إعلام عربية عديدة في فخ هذه الأخبار ونشرها من دون تدقيق.

غطّت مثل تلك الأخبار والمنشورات، على عدة إشكالات واجهت اليابان، ولا تزال تواجهها، سواء من ناحية السياسة الخارجية التي تتبع الولايات المتحدة كُلّياً، أو التحديات الاقتصادية التي عانتها البلاد عقوداً، مروراً بظواهر اجتماعية سلبية في المجتمع الياباني، وحتى مشكلة نقص المواليد الجدد والتحذيرات بشأن انقراض اليابانيين إذا استمرّ عدد السكان في الانخفاض بالمعدّل نفسه. ولافتٌ أن الموقف الياباني لم ينل الانتقاد في الوطن العربي بالدرجة التي يستحقها، مثلما تعرّضت له المواقف الألمانية، كما لم تتعرّض المنتجات اليابانية لحملات مقاطعة مكثفة، مثلما جرى مع المنتجات الغربية. وربما يعود السبب إلى النظر إلى اليابان بلداً شرقياً ينتمي إلى حضارة أقرب للحضارة العربية الإسلامية من أوروبا والولايات المتحدة، أو عدم تأثير الموقف الياباني في الأحداث بالدرجة نفسها التي يؤثر فيها الموقف الغربي، وكذلك ضعف اليابان عسكرياً منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وعدم امتلاكها جيشاً قوياً، ومن ثم، لم تقدّم مساعدات عسكرية لإسرائيل، ما أدّى إلى الإبقاء على المواقف اليابانية ضمن نطاق صغير لا تتخطّاه. زار رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، مقبرة أرلينغتون، في إبريل/ نيسان الماضي، وهي تضم مقابر قتلى الصراعات والحروب، في ولاية فيرجينيا الأميركية، ووضع إكليلاً من الزهور على قبر الجندي المجهول، بصحبة قائد المنطقة العسكرية للجيش الأميركي في واشنطن!. تبدو مثل هذه التصرفات مثيرة للاستغراب، وللتساؤل عن الإصرار على زيارة كهذه، رغم ما تعرّضت له اليابان على يد الجيش الأميركي، في نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما ألقت الولايات المتحدة قنبلتيها الذرّتين على هيروشيما وناغازاكي، فقتلت مئات الآلاف، وسبّبت موت أضعافهم خلال العقود اللاحقة بسبب التلوث الإشعاعي. ثم احتلت الولايات المتحدة البلاد بأكملها، وحكمتها عسكرياً سنوات، لضمان امتثالها وخضوعها. مشاعر الاستغراب نفسها أثارتها زيارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما هيروشيما عام 2016، إذ وضع إكليلاً من الزهور أمام نصب تذكاري لضحايا القصف الذري الذي نفذته بلاده! كما رفض بصلف تقديم اعتذار عن إلقاء القنبلتين الذريتين، زاعماً أن الزيارة فرصة لتسليط الضوء «على المخاطر الحقيقية الموجودة في ما يخصّ الأسلحة النووية»، وداعياً إلى عالم خالٍ من السلاح النووي الذي تملك بلاده أكبر كمية منه. لكن اللافت كان رد الفعل الياباني المغالي في تسامحه، والذي تمثل في بكاء أحد الناجين من القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما، في أثناء لقائه أوباما، وعناقه إياه، وبكائه على كتفه، ثم تصريحه بأن «حياته تغيرت»، بسبب القنبلة الذرية وزيارة أوباما! تسلط مثل هذه التصرفات التي تبدو مغالية في «تسامحها»، وغيرها، الضوء على الأزمة العميقة التي تعانيها اليابان، وتحديداً في ما يتعلق بعلاقتها مع الولايات المتحدة، التي تجعلها تدور مع واشنطن حيث دارت، رغم مرور ما يقرب من 80 عاماً على نهاية الحرب العالمية. ولذلك لا تستطيع أن تتخذ قرارات تبتعد عن السياسة الأميركية بشأن ما يجري في العالم، خصوصاً القضية الفلسطينية، إذ توثقت العلاقات اليابانية الإسرائيلية خلال العقود الماضية، وهي نتيجة طبيعية لتبعية طوكيو لواشنطن.

(إعلامي مصري في الدوحة)

«موازين» إهانة للشعب المغربي قبل الفلسطيني

علي أنوزلا

تستعدّ السلطات المغربية لتنظيم مهرجان غنائي ضخم، هو «موازين» الذي دأبت على إحيائه منذ عدة سنوات، وستلتئم دورته التاسعة عشرة بين 21 و29 يونيو/ حزيران المقبل في الرباط، تحت رعاية الملك محمد السادس، واختار المنظّمون لهذه الدورة شعار التنوع والاحتفال عبر الموسيقى. لكن السياق الذي تنعقد فيه هذه الدورة من المهرجان المثير للجدل تطرح أسئلةً كثيرةً على منظميه، خصوصاً الأوضاع المأساوية في غزّة التي تتعرّض لعدوان إسرائيلي همجي غير مسبوق، تسبّب في إبادة جماعية تثير اليوم تعاطفاً شعبياً كبيراً مع الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم. وفي المغرب المشهود له شعبياً بتضامنه التاريخي مع الشعب الفلسطيني، حيث تتواصل المسيرات والوقفات الشعبية باستمرار منذ بداية العدوان الإسرائيلي، تضامناً مع الفلسطينيين ونصرة لقضيتهم العادلة ولحربهم المشروعة في الدفاع عن حرّيتهم واستقلالهم، ترتفع عدّة أصوات للمطالبة بحجب دورة هذه السنة من المهرجان، احتراماً لأرواح الشهداء في غزّة، وتضامناً مع سكّانها الذين يتعرّضون لأبشع إبادة جماعية في العصر الحديث. وفي أكثر من مناسبة، تحوّلت هذه المطالب إلى شعاراتٍ ترددها المسيرات الشعبية الحاشدة التي تشهدها باستمرار مدنٌ وقرى مغربية عديدة نصرة لغزّة. وفي المقابل، تصم السلطات المغربية آذانها عن هذه المطالب، وتستمر في الإعداد للمهرجان، في تحدٍّ مستفزٍّ لمشاعر مغاربةٍ كثيرين يطالبون بإلغائه، بل ولمطالب صادرة هذه المرّة عن أهالي غزة من مخيمات النازحين والناجين من محارقها!

وليست هذه هي المرّة الأولى التي يُقسّم فيها هذا المهرجان الرأي العام المغربي إلى معارضين ومؤيدين لتنظيمه، فهو منذ أحداث عام 2001 ظلّ مثيراً للجدل داخل الساحة السياسية المغربية، أحياناً لأسباب إيديولوجية وأخرى لأسباب مادية صرفة. يثير منتقدوه كلفته المادية المرتفعة في بلد 10% من سكّانه يعيشون تحت خط الفقر، وأيضاً سهراته التي تستضيف فنانين مثيري الجدل، بسبب مواقفهم أو طريقة لباسهم أو كلمات أغنياتهم، وينافح عنه منظموه بأنه مساحة لإظهار ثقافة الانفتاح والتسامح المغربي وفرصة لتسويق صورة المغرب السياحي عبر العالم. الإصرار على تنظيم هذا المهرجان بدعوى الانتصار للفن والفرح، أو بدعوى إشاعة قيم التسامح والتعايش، في عالم أظهرت فيه الحرب على غزّة اختلال موازين قيمه الكونية ما بين الغرب والشرق والجنوب والشمال، هو تبرير المضطرّ والعاجز المغلوب على نفسه الذي لا يملك قرارَه بيده، وهو أيضاً إصرارٌ على التعنّت وتحدي مشاعر شرائح واسعة من المغاربة طالبوا بوقف التطبيع فلم تتم الاستجابة لمطالبهم، ويطالبون اليوم بوقف مهرجان مستفزٍ، ولن تتم الاستجابة لهم هذه المرّة أيضاً، لتثبت السلطات المغربية أنها قادرة على تحدّي مشاعر شعبها، وتوهم نفسها بأن خياراتها المخجلة ومواقفها المرتبكة منذ اندلع العدوان الإسرائيلي على غزّة لم تكن خاطئة.

كان مخجلاً أن تصمت الرباط، طيلة الشهور السبعة الماضية، تجاه كثير مما يتعرّض له الفلسطينيون من تقتيل يومي في غزّة، بما في ذلك الجرائم المروّعة التي يذهب ضحيتها شهداء من الأطفال والنساء والمدنيين العزّل. وتصمت دبلوماسيتها عن التعليق على قرارات تاريخية مهمة، مثل قرار محكمة العدل الدولية ومذكّرة مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية التي تطالب لأول مرة في تاريخ هذه المحكمة بإصدار مذكّرة اعتقال رئيس حكومة الكيان الصهيوني، وتأتي اليوم، في استفزاز واضح، لتعلن عن تنظيم مهرجان ضخم للغناء والرقص بينما تشهد غزّة يومياً مجازر مروّعة يهتز لها الرأي العام العالمي غضباً واحتجاجاً وتنديداً. سبق لهذا المهرجان أن توقّف ثلاث سنوات بسبب وباء كوفيد، ولن يضير منظميه أن يعلنوا حجبه هذه السنة، على الأقل احتراماً لضحايا مجازر غزّة، إذا كان التضامن معهم سيحرجهم، وسوف يُحسب لهم هذا الموقف، أما إذا مضوا في عنادهم فإن التاريخ القريب لن يرحمهم، لأن الظلم الذي يتعرّض له الفلسطينيون لن يدوم ما دامت مقاومتهم متّقدة، أما ظلم ذوي القربى فهو «أشد مَضاضَةً على المرء مِن وَقعِ الحُسامِ المُهَنَّدِ»، كما يقول الشاعر العربي القديم، لأن جرحه لا يندمل! إصرار السلطات المغربية، التي يرأس عاهلها «لجنة القدس»، على تنظيم مهرجان ضخم للرقص والغناء في الرباط، يمتد عدة أيام بلياليها، فيما يشهد الشعب الفلسطيني إبادة جماعية مستمرّة وتجويعاً مقصوداً منذ سبعة أشهر ونيف بدون توقف، هو أولاً وقبل كل شيء إهانة للشعب المغربي الذي تطالب عديدٌ من شرائحه بإلغائه، قبل أن يكون إهانة للشعب الفلسطيني الذي يقتل يومياً في مجازر ومحارق بشرية مروّعة كما حدث أخيراً في محرقة المخيّم. سياسياً وأخلاقياً وإنسانياً، الإصرار على تنظيم هذا المهرجان في هذه الظروف والسياقات التي تزداد سوءاً كل يوم، هو عناد مرضي عند المنظمين، ومن يحمونهم، والمقصود بهذا العناد ليس الشعب الفلسطيني، لأنه مشغولٌ ببكاء شهدائه ومواساة جرحاه ومقاومة أعدائه، وإنما هو الإمعان في إذلال الشعب المغربي الأبي الذي تخرُج قوافله كل يوم تقريباً في أغلب المدن والقرى منتصرة للشعب في غزّة ومندّدة بصمت المتواطئين والمتخاذلين والمطبّعين. أمام منظمي مهرجان موازين كل السنوات المقبلة لينظموا حفلاته ويحيوا سهراته، لكن غزّة أمامها فرصة تاريخية كبيرة لانتصارها الذي بات قاب قوسين أو أدنى، وقد قدّمت من أجله أكثر من 120 ألفاً ما بين شهيد وجريح، وهذا وقت الاختيار، لأن غزّة لم تعد مجرّد بقعة أرض صغيرة محاصرة ومدمّرة، وإنما تحوّلت، بفضل تضحيات سكّانها وصمود مقاومتها، إلى مفترق طرق عالمي كبير، مفتوح على ما سيكون عليه العالم مستقبلاً، وعلينا أن نختار طريقنا قبل فوات الأوان، لأن التاريخ لن يرحمنا إذا ما سلكنا الاتجاه المعاكس لحتميته التي سوف تنتصر للمظلوم ضد الظالم مهما طال الزمن.

> توقّف مهرجان موازين ثلاث سنوات بسبب «كوفيد»، ولن يضير منظميه حجبه هذه السنة، على الأقل احتراماً لضحايا مجازر غزّة

(كاتب وإعلامي مغربي)

كاريكاتير

عماد حجاج

مما حقّقه منتدى التعاون الصيني العربي

تمارا برّو

إضافة إلى الشراكات الثنائية، تعمد الصين، بهدف تعزيز علاقاتها مع مختلف الدول، إلى تأسيس آليات جماعية، كالمنتدى الصيني الأفريقي ومنتدى الصين ومجموعة دول أميركا اللاتينية والكاريبي ومنتدى التعاون الصيني العربي. وقد انقضت عشرون عاماً على تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي، في أثناء زيارة الرئيس الصيني السابق هو جين تاو إلى مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة في 30 يناير/ كانون الثاني 2004.

ساهم المنتدى في تعزيز العلاقات والروابط بين الصين والدول العربية، عبر إنشائه 19 آلية متنوّعة تغطي مجالات عديدة، من السياسة إلى الطاقة والاقتصاد والتجارة والصحة والفضاء والتواصل الشعبي وغيرها، وجديد هذه الآليات الرابطة الصينية العربية للمؤسّسات الفكرية التي أسست في أوائل العالم الحالي (2024)، في أثناء زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي القاهرة.

ومنذ نشأة المنتدى، تطوّر حجم المبادلات التجارية بين الصين والدول العربية من 36 مليار دولار عام 2004 إلى 398,1 مليار دولار عام 2023، ما يجعل الصين الشريك التجاري الأول لدول المنطقة. كما شهدت الاستثمارات الصينية في الدول العربية نموّاً، حيث بلغت 213,9 مليار دولار بين 2005 و2021، لتكون أكبر مستثمر أجنبي في العالم العربي، واستحوذت السعودية على 21% من الاستثمارات الصينية، تليها الإمارات بنحو 17% . وخلال العام الماضي (2023)، ازداد حجم الاستثمارات الصينية بنحو 16% في الإمارات، وفي السعودية ضخّت بكين 16,8 مليار دولار مقابل 1,5 مليار دولار خلال العام 2022. في المقابل، أخذت الدول العربية، ولا سيما الخليجية، تزيد استثماراتها في الصين. ومن أهم الإنجازات التي حققها منتدى التعاون الصيني العربي انضمام جميع الدول العربية إلى مبادرة الحزام والطريق، آخرها الأردن، الذي وقع على وثيقة المبادرة الصينية في أواخر العام الماضي. كما نتج عن المنتدى انعقاد القمّة الصينية العربية الأولى في الرياض عام 2022 بحضور الرئيس الصيني وزعماء الدول العربية، وانتهت إلى توقيع عشرات الاتفاقيات في مجالات عديدة، كما اتفق المجتمعون على الانتقال بعلاقاتهم إلى مرحلة جديدة. بشكل عام، ليس تعامل الصين مع دول المنطقة على مستوى واحد، حيث تميل، لأسباب جيو اقتصادية، إلى تعزيز علاقاتها مع دول الخليج الغنية بالنفط الذي تحتاجه وذات البنى التحتية المتطوّرة. كما تعزّز علاقاتها مع مصر التي لها موقع مميز في مبادرة الحزام والطريق، وفيها قناة السويس التي تمر عبرها حاملات النفط والبضائع الصينية. وقد أدّت الأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة في بعض الدول العربية إلى إعاقة تطوير العلاقات بين بكين وهذه الدول. ولذلك نجد الاستثمارات الصينية فيها قليلة، مثل ليبيا وسورية.

للصين والدول العربية مصلحة مشتركة في إقامة منتدى التعاون الصيني العربي، فالدول العربية بحاجة إلى تطوير اقتصادها واستغلال الثروات النفطية فيها مع طموح بعضها إلى أن تصبح قوة إقليمية ومراكز اقتصادية كبيرة. في المقابل، تسعى الصين إلى الاستفادة من النفط العربي، وإلى تكوين جبهة عربية مساندة لها في مواضيع حقوق الإنسان في شينغ يانغ والاعتراف بمبدأ الصين الواحدة.

على الرغم من إنجازات المنتدى في تعزيز العلاقات الصينية العربية، إلا أن هذا التقارب بين الطرفين يواجه تحدّياتٍ كبيرة، أهمّها التنافس الصيني الأميركي في المنطقة، حيث تتعرّض بعض الدول العربية لضغوط أميركية كبيرة لتقليل تعاونها مع الصين، كما هو الحال بالنسبة للسعودية التي تسعى إلى إبرام اتفاق دفاعيٍّ مع الولايات المتحدة. ومن أبرز مطالب واشنطن لتوقيع الاتفاق ابتعاد الرياض عن بكين، ولا سيّما في التكنولوجيا وتقليل الاستثمارات الصينية فيها. والحال كذلك بالنسبة للبنان الذي تعرّض لضغوط أميركية في السنوات السابقة، وفي ظل أزمته الاقتصادية، لرفض العروض الصينية التي قدّمتها له. ناهيك عن أن الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرّة في عدة دول عربية تعيق الاستثمارات الصينية فيها أو تؤخّرها، فضلاً عن عدم رغبة الصين في الانخراط في نزاعات المنطقة التي لا تنتهي.

دعا الرئيس الصيني، في كلمته في القمّة الصينية العربية الأولى، إلى العمل يداً بيد لبناء المجتمع الصيني للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد، ولكن هذا العصر الذي تحدّث عنه بحاجة إلى تأمين الأمن والأمان في منطقةٍ تغلب عليها الصراعات والحروب.

> التقارب العربي الصيني يواجه تحدّياتٍ كبيرة، أهمّها التنافس الصيني الأميركي في المنطقة

(أستاذة في الجامعة اللبنانية وباحثة في الشأن الصيني)

القضاء الدولي... مقايضة شعوب بأفراد

راتب شعبو

شهدنا في الأيام القليلة الماضية حركتين للقضاء الدولي، واحدة في فرنسا ضد النظام السوري المتورّط في قتل اثنين (أب وابنه) من حملة الجنسية الفرنسية في 2013، والثانية في لاهاي من محكمة الجنايات الدولية ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الحرب فيها وثلاثة قياديين من حركة حماس الفلسطينية.

بدأت في 21 أيار/ مايو الحالي، في باريس، محاكمة غيابية لثلاثة من أصحاب الرتب العسكرية العالية في نظام الأسد، ثلاثة من أساطين القمع والبطش في سورية، وهم علي مملوك، الرئيس السابق لمكتب الأمن الوطني (كان اسمُه الأمن القومي قبل أن يتقطرن حزب البعث السوري بقرار حل القيادة القومية نهائياً في 2016)، وجميل الحسن رئيس شعبة المخابرات الجوية سيئة الصيت، وعبد السلام محمود، رئيس سابق لفرع التحقيق في هذه الأخيرة.

قبل ذلك بيوم، كان المدّعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، قد طلب إصدار مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، ووزير دفاعه، غالانت، بتهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، إلى جانب ثلاثة من قادة حركة حماس، إسماعيل هنية ويحيى السنوار ومحمد الضيف، بتهم قتل المدنيين والاغتصاب واحتجاز الرهائن.

في الحالتين، بلغت الجريمة مستويات رهيبة، قبل أن يتحرّك الجهاز القضائي الذي لا يتحرّك، بطبيعة الحال، قبل أن تكتمل الجريمة وتتجاوز «المسموح». جرى ذلك من قبل، على سبيل المثال، في يوغسلافيا السابقة وفي راوندا وسيراليون، في كل هذه الحالات، كانت السياسات مصنعاً للقتل، فيما يأتي القضاء تالياً كي يقدم نوعاً من العزاء للبشرية، على شكل محاكمة وسجن مجرمين أُتيح لهم أن يفرغوا طاقتهم الجرمية وأن يخلفوا وراءهم كوارث ومآس على البشر والعمران.

في الحالة السورية، كل من تتم محاكمتهم ضبّاط أكملوا مهامهم وتحولوا إلى «سابقين»، كما هو ملاحظ من تعريفهم. وفي الحالة الإسرائيلية تطلب الأمر نكبةً كاملة لشعب فلسطين قبل أن تقترب يد القضاء الدولي من رئيس الوزراء الاسرائيلي الحصين الذي لا يزال، بعد كل شيء، يملك من الاستعداد الجرمي، ومن المساندة الأميركية، ما يجعله يتهم المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بمعاداة السامية، ويصف قراره بالصفاقة!

لا غرو في أن محاكمة المجرمين تريح النفس، وكأنها نوع من الانتقام أو الثأر، ولكنه، مع ذلك انتقامٌ هزيل، لأنه يضع في كفّة واحدة أفرادا قلائل مقابل شعوب وجماعات ومدن وبلدات. ولا غرو في أنه يمكن اعتبار قرار المدعي العام لحظة تاريخية، فهي المرّة الأولى التي يصدُر فيها مشروع قرار ضد قادة «منتخبين» يتم النظر إليهم أنهم من المعسكر الغربي، الأمر الذي جعل الإدارة الأميركية تستنفر ضد القرار وتهدّد بمعاقبة المحكمة ومدّعيها العام، سيراً على خطى إدارة ترامب السابقة التي فرضت عقوباتٍ على المحكمة الدولية، لأنها حاولت ملاحقة أفراد من الجيش والمخابرات الاميركية بتهم انتهاكات في أفغانستان، العقوبات التي جاءت إدارة بايدن لترفعها، وها هي اليوم تهدّد بفرضها ثانية، فيما لو أصدرت المحكمة مذكّرات توقيف بحق رئيس الحكومة الإسرائيلية، ذلك أن من شأن التساهل إزاء التجرّؤ على إسرائيل أن يجعل التجرّؤ على أميركا هو الخطوة التالية. «إذا فعلوا ذلك مع إسرائيل، فسيفعلونه معنا تالياً»، كما قال العضو الشهير في مجلس الشيوخ الأميركي، ليندسي غراهام.

لا ينتهي الكلام هنا إلى مساواة الأنظمة السياسية في الغرب الديمقراطي مع بقية الأنظمة غير الديمقراطية أو شبه الديمقراطية في العالم. الأنظمة الديمقراطية الغربية، رغم ما تمكن الإشارة إليه من مآخذ صحيحة، سيما منها ما يخصّ السياسة الخارجية، هي الأقرب إلى احترام الإنسان بوصفه كذلك، وهي اليوم النافذة المتاحة في جدار عالم صلد لا يعطي قيمة للإنسان إلا بوصفه منتمياً إلى جماعة أو إلى قطيع، أي بوصفه إنساناً منقوص الذاتية. ولكن الكلام يريد الإشارة إلى أمرين في القضاء الدولي الراهن: الأول أن هذا القضاء في أحسن حالاته، لا يستطيع أكثر من أن يقايض كوارث واسعة لشعوب وجماعات بمحاكمة أفراد، هذا إذا تمكّن من محاكمتهم. والثاني، أن الأنظمة الديمقراطية الغربية التي جعلت من القضاء الدولي أمراً ممكناً، يمكن أن تفقد «ديمقراطيّتها» حين يتعارض صوت هذا القضاء مع سياساتها وانحيازاتها السياسية.

لا يستطيع العالم تجاوز الضرورة السياسية التي تفوّض مجموعة أفراد (حكومة) باتخاذ القرارات باسم شعوب، وتضع كل الطاقات التي يحوزُها البلد في خدمة هذه القرارات. غير أن هذه الضرورة تفتح الباب، ما لم يحتكم العالم إلى آليات تحكيم، أمام تسخير الإمكانات الكاملة للبلدان لارتكاب جرائم كبرى، أكان على شكل قمع داخلي، كما في الحالة السورية، أو على شكل حروب كما في الحالة الروسية مع أوكرانيا أو الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. ولم يستطع القضاء الدولي أن يغلق هذا الباب بعقوباتٍ تاليةٍ بحق أفراد، كما بيّنت التجارب الكثيرة. يمكن للقضاء الدولي أن يكون أكثر خدمة للبشرية إذا جرى تفعليه، ليس بوصفه وسيلة عقاب على الجريمة، بل بوصفه وسيلةً لتفادي الجريمة ومنع وقوعها، اعتماداً على قانون دولي، أي تفعيل التحكيم الدولي. صحيحٌ أن هذا يتطلب قدراً كافياً من العدالة في العالم بما يسمح للسياسة أن تكون وسيلة لإدارة شؤون الدول والشعوب، وليست وسيلة للسيطرة والاستتباع بما يقود إلى توليد موجات عداءٍ وحروبٍ لا نهاية لها، الأمر الذي يطبع تاريخ العالم برمته.

اليوم يبدو كما لو أن دور المؤسّسات القضائية الدولية في نظام التطاحن العالمي الذي يغذيه الظلم المتسلسل والنزوع الدائم إلى السيطرة، أن تخفّف شيئاً من عذاب ضمير البشرية على جرائم لا تفشل السياسات في تفاديها فقط، بل وتحرّض عليها وتدفع إلى ارتكابها. فالقضاء الدولي، الأقرب إلى تمثيل العدل والحق، يبقى بطبيعته صامتاً لا يتحرّك إلا بعد أن تتحوّل المدن إلى ركام، وتغصّ الأرض بالدماء والسماء بالأرواح. وحتى حين يتحرّك، فإن جل ما يستطيعه أن يحاكم فرداً أو أفراداً، بطريقةٍ يفترض بها أن توحي للعالم أنه تم إحقاق الحقّ، وأن توحي لضمير العالم بأن له أن يرتاح.

> محاكمة المجرمين تريح النفس، وكأنها نوع من الانتقام أو الثأر، لكنه انتقامٌ هزيل، لأنه يضع في كفّة واحدة أفراداً قلائل مقابل شعوب وجماعات ومدن وبلدات

كريم خان، بوغوتا، إبريل 2024 (لويس اكوستا/فرانس برس)

(كاتب سوري في فرنسا)

أسلوبان لمقابلة احتضان الحق الفلسطيني في الغرب

أرنست خوري

التأييد العارم للحق الفلسطيني على المستوى الشعبي في الغرب مؤثّر. هو فعلاً يحيي الثقة ببشر يحتفظون بمشاعر وضمير وعقل وإنسانية تتعاطى مع الناس من دون تمييز حسب دينهم ولون بشرتهم وأفكارهم وعاداتهم. لو لم تكن تلك هي أخلاق الطلاب الجامعيين والنخب من فنانين ومثقفين وأكاديميين، ومواطنين يسمّونهم «عاديين» (وكأنّ هناك مواطناً عادياً وآخر إكسترا)، متضامنين مع الفلسطينيين ومع حقهم بالحرية وبالعيش في أرضهم وأن تكون لهم دولتهم، لمَ يغامرون بالتعرض للتشهير وبخسارة وظائفهم وامتيازاتهم وأحياناً حرياتهم من خلال تظاهرات واعتصامات واستقالات من أشغالهم وتوقيع بيانات ومقالات ومجاهرة بالموقف في مهرجانات كبرى، وعبر مقاطعة خطاب لجو بايدن أو أنطوني بلينكن تحت طائلة السجن والمحاكمة؟ في ميزان المصلحة، هؤلاء خاسرون حتماً من التعبير عن قناعاتهم وموقفهم ضد غول كبير اسمه الاستثناء الإسرائيلي وامتياز أن يكون المرء صهيونياً في زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكنّ مفهوم هؤلاء للمصلحة أوسع من وظيفة وشهرة وثروة ورضى لوبيات. المصلحة عندهم من صنف من كانوا يُسمّون في زمن مضى أمميين، لا أممية الأحزاب الشيوعية التي كانت تقف إنسانيتها عند حدود عقيدتها، ولا من نوع أممية التبشيريين الدينيين ممن لهم مصلحة كبرى في إدخال كل الناس إلى جنّة دينهم، لكي يكسبوا أجراً ويزيدوا أتباع ملّتهم على حساب الآخرين. من يضحّون اليوم في الغرب تضامناً مع الفلسطينيين، لا يطلبون شيئاً في المقابل، لكن هذا لا يعفي شعوبنا التي تسمّي نفسها أم القضية الفلسطينية وأباها، من مقابلِ ما يجب ردّه لهؤلاء المناضلين. والكلام هنا لا يعني الفلسطينيين المنكوبين غير المطلوب منهم أي التفات إلى أيّ كان، معهم أو ضدهم، مأساتهم التي لم يُستشاروا بشأنها تحيّدهم عن أي اهتمام بما يتجاوز البقاء على قيد الحياة، أو تأمين أكل وشرب وخيمة، وحماية قطعة أرض ومنزل من إرهابيي المستوطنين. كل كلام في هذه الظروف ثرثرة تافهة بالنسبة إلى أي فلسطيني تطاوله حرب الإبادة على غزة أو حملة التطهير المتدرجة للوجود الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس.

أمام العرب الذين يعتبرون أنفسهم معنيين بالقضية الفلسطينية طريقان لمقابلة احتضان هذا الحق الفلسطيني في الغرب. الأول الاقتداء بأخلاق هؤلاء المناضلين الأوروبيين والأميركيين لجهة احترام الاختلافات الموجودة بين البشر وعدم التعاطي معها على أنها جدران برلينية تفصل بين عالمين مكتوب عليهما الاقتتال وتبادل الكراهية إلى الأبد. الطريق الأول المذكور يحتّم الاعتراف بأن بين أكثر المتضامنين جرأةً ونزاهة مع الفلسطينيين اليوم في الغرب، ملحدين ومثليين ونسويين وكل ما يثير حساسيات مَرَضية عند عرب بالجملة. حساسيات حين تستفحل، فإنها ترسم ملامح الطريق الثاني في التعاطي مع هذه الموجة من التضامن في أوروبا وأميركا، عنوانها العريض مواصلة النظر إلى الغرب كأنه كتلة صمّاء واحدة لا تمايز بين صفوفها، ولا طبقات كثيرة واختلافات بين السماء والأرض بين ناسها، وهذا أعظم ما في الغرب، قدرته على احتمال المختلفين أحراراً تحت سقف واحد، في بلد واحد وجامعة واحدة وبرلمان واحد تحت ظلال قانون واحد عنوانه إتاحة أوسع مجال ممكن من الحرية والحقوق بشكل لا تؤذي إحداها الأخرى. والحال أنه يمكن في هذه المناسبة تذكّر مقدار الكراهية التي تفيض في تظاهرات مليونية (فعلاً مليونية) تحتضنها مدن بلدان عربية وإسلامية في كل مرة يقوم فيها موتور باستعراض حرق أوراق من القرآن في مدينة أوروبية أو أميركية، وكمّ الشتائم التي تشمل بلد هذا المعتوه ومواطنيه وثقافة غربية أقنعنا أنفسنا بضرورة محاربتها هرباً من تحدي حرية النقد والتفكير الذي تطرحه علينا في كل مرة نرى هذا التنوع الموجود عندهم، في مقابل هذا التشابه القاتل عندنا.

هل ثمّة فرصة في الانفتاح العربي على سورية؟

مروان قبلان

بعد جمودٍ ظاهرٍ استمرّ بضعة أشهر، خطت السعودية خطوة جديدة، كبيرة، باتجاه التطبيع مع النظام السوري، بتعيين سفيرٍ لها في دمشق (فيصل المجفل). وتأتي الخطوة السعودية بعد عام على إعلان البلدين استئناف علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ 2012. وكان الجمود أحاط بمسار التقارب العربي مع النظام السوري بعد اندفاعة كبيرة قادتها الرياض العام الماضي، مستندةً إلى مبادرة الخطوة مقابل خطوة التي طرحتها عمّان عام 2021، وأسفرت عن عودة سورية إلى جامعة الدول العربية، ودعوتها لأول مرة منذ قمّة سرت (في ليبيا) العربية عام 2010 إلى حضور قمّة جدّة العربية في مايو/ أيار 2023، وتشكيل لجنة اتصال عربية لحل الأزمة السورية، لم يبدُ أنها حقّقت تقدّماً على مدار عام من إنشائها، بموجب اجتماع عمّان التشاوري بشأن سورية في مايو/ أيار 2023. لكن التطورات الأخيرة في العلاقة بين الرياض ودمشق توحي بوجود مسار ثنائي كان يجري العمل فيه، من دون إعلان، على حلحلة بعض القضايا العالقة، وأسفر، على ما يبدو، بعد قمّة المنامة أخيراً، واللقاء الذي جمع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان برئيس النظام السوري بشار الأسد، عن قفزة كبيرة في العلاقات الثنائية، نتج عنها أيضاً استئناف الرحلات الجوية بين البلدين، وتزويد السعودية، بحسب تقارير إعلامية، شركة الطيران السورية بقطع غيار لطائراتها، سواء من طراز بوينغ أو إيرباص، لتسهيل عملية نقل الحجاج السوريين، التي أعادت السعودية الولاية عليها إلى النظام.

ورغم أن الانفتاح العربي بدأته الإمارات والبحرين وعُمان والسودان (في عهد عمر البشير) بين 2018 - 2020، إلا أن عين النظام السوري كانت دائماً على الرياض، وعلى تحقيق اختراق معها بدل الاستثمار في المسارات الأخرى، متعدّدة الأطراف، بما فيها لجنة الاتصال العربية. وتشير قراءات في تفكير النظام السوري إلى أن رهانه بدأ مبكّراً على قدرة السعودية على كسر عزلته العربية والتأثير في موقف الغرب من ملفّ العقوبات. وكانت تقارير أفادت بأن بريت ماكغورك، منسق شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي، ومسؤول مفاوضات التطبيع المحتملة بين السعودية وإسرائيل، ورئيس الوفد الأميركي المفاوض مع إيران في عُمان، كان وراء سحب «قانون مكافحة التطبيع» مع النظام السوري، الذي أقرّه الكونغرس في وقت سابق هذا العام، بتأثير سعودي على ما يبدو.

وكانت دمشق أرسلت قبل ذلك إشاراتٍ باستعدادها لتسوية القضايا التي تهم السعودية، وفي مقدمتها ملف تهريب المخدرات (يبدو أن تعاوناً أكبر يجري بشأنه الآن)، وموضوع العلاقة مع إيران، وما رشح أخيراً عن وجود حالة من الجفاء الظاهر معها. وكان لافتاً، هنا، قرار طرد السفير الحوثي في دمشق في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، واغلاق السفارة (ما يبقى للحوثيين سفارة واحدة في طهران فقط). وقد سبق ذلك اجتماع هو الأول بين وزير الخارجية في الحكومة «الشرعية» اليمنية، ووزير خارجية النظام السوري، في القاهرة، على هامش الاجتماع الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر/ أيلول الماضي. الآن، وقد صرنا هنا، وهذا المهمّ، ولمّا كانت السياسة هي فنّ الممكن، وبما أن المعارضة السورية تفتقد أدوات التأثير في مسار التطبيع العربي (السعودي خاصة) مع النظام، قد يكون من غير المفيد اتخاذ موقف سلبي منه، كما يُتوقع أن يفعل بعضهم، لأن ضرر هذا أكبر من نفعه، والمبادرة بدلاً من ذلك إلى محاولة التأثير في هذا المسار، لا بل الاستثمار فيه، وتحويله إلى فرصة للدفع باتجاه الحل، بدلاً من مهاجمته أو محاولة وقفه، عبثاً، عبر تشجيع دور وساطة سعودي، مدعوم عربياً، بين النظام والمعارضة، باعتبار أن السعودية، بحكم رهان النظام عليها للخروج من أزمته العميقة، صار لها دالّة عليه، ما يسمح بتحقيق تقدّم في مسار الحل السياسي.

قراءة حادث المروحية الإيرانية بين الذاتيّة والموضوعيّة

علي العبدالله

ما أن أذيع نبأ اختفاء المروحية الإيرانية التي تقل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي والوفد المرافق له في أجواء محافظة أذربيجان الغربية، حتى بدأت ردود الفعل الشعبية الإيرانية والعربية والأجنبية تتوالى منقسمةً بين الفرحين من الإيرانيين الذين تمنّوا لرئيسي الموت، ووصفوه على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي بجزّار القضاء، وأطلقوا ألعابا نارية في عدة مدن إيرانية، منها العاصمة طهران، عند الإعلان عن موته، على خلفية الظلم الذي لحق بهم وبذويهم من النظام الإيراني ورجالاته، ورئيسي على رأس القائمة، على خلفية دوره في إعدامات المعارضين حين كان مدّعيا عاما للثورة الإسلامية في طهران عام 1989، حيث قضت لجنة الموت بإعدام أكثر من ثمانية آلاف معارض من الحزب الشيوعي الإيراني: تودة وحركة مجاهدي خلق، إلى دوره في قمع الاحتجاجات الشعبية العارمة عام 2022 ردًا على قتل المواطنة الإيرانية الكردية مهسا أميني على أيدي شرطة الآداب، حيث قُتل أكثر من 1500 مواطن. وكما أن من العرب، السوريين تحديداً، من طاولتهم سياسة النظام الإيراني الطائفية وآلة قتله المليشياوية، وزّعوا حلوى في مناطق سيطرة المعارضة في الشمال والشمال الغربي عند الإعلان عن مقتل جميع من كانوا في المروحية. أما المتعاطفون من الموالين للنظام ومحور المقاومة ومليشياته المذهبية فقد اجتاحهم القلق على الرئيس والوفد المرافق له وتبعات موت أعضائه على النظام واستقرار البلاد.

وكان لافتاً أن محلّلين ومعلقين وسياسيين كثر أطلقوا العنان لمخيّلاتهم «المبدعة» بطرح تقديراتٍ وتصوّرات لحادث تحطّم المروحية وإطلاق أحكام متسرّعة بشأن انعكاس الحادث على النظام الإيراني، حيث جزمت تحليلاتٌ وتعليقاتٌ بوجود مخطّط إيراني مدبّر للحادث للتخلص من رئيسي تحديداً، وربط ذلك بالصراع على خلافة المرشد الأعلى في حال شغور المنصب بوفاة المرشد الحالي آية الله علي خامنئي، المريض بسرطان البروستات والطاعن في السن، حيث بلغ الـ85 عاما، ووقوف جهات محدّدة وراء تحطّم المروحية كي تفتح الطريق لمجتبى خامنئي، الابن الثاني للمرشد الحالي، لتسنّم موقع المرشد بعد والده. بينما ربطه آخرون بصراع أجنحة داخل دوائر القرار ومراكزه في إيران على السيطرة على السلطة والقرار السياسي والاستراتيجي بعد وفاة المرشد الحالي. وربطت تحليلات وتعليقات أخرى ما حدث بعمل إسرائيلي على عرقلة التقارب الإيراني الأذربيجاني الذي جسّده التعاون في إقامة سدٍّ على نهر آراس الحدودي الفاصل بين البلدين، والتشارك باستغلال المياه، وبحاجة إسرائيل لنصر معيّن على إيران يزيل الانطباع القاسي عن تآكل ردعها الذي خلفه هجوم المسيّرات والصواريخ البالستية الإيرانية، ما دفع الموساد إلى استهداف المروحية باستخدام صاروخ أو هجمة سيبرانية بواسطة الذكاء الاصطناعي، فهناك قاعدة للموساد على الأراضي الأذربيجانية لا تبعد عن الحدود الإيرانية أكثر من 20 كيلومتراً، على أمل ضرب عصفورين بحجر واحد: اتّهام أطراف أذربيجانية وإفساد عرس التقارب وتحقيق نصر على إيران يعيد للردع الإسرائيلي تأثيرَه الفعال، في حين تحدّثت تحليلاتٌ وتعليقاتٌ أخرى عن وقوف أوكرانيا خلف عملية تحطّم المروحية انتقاما من إيران التي وقفت إلى جانب روسيا في عدوانها على أوكرانيا وزوّدتها بالمسيّرات الهجومية والانتحارية وبالصواريخ البالستية. يذكرنا هذا التقدير الفج بتقدير محمد حسنين هيكل بوقوف الصرب خلف تفجيرات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 في الولايات المتحدة انتقاما منها لدورها في عرقلة سيطرة الصرب على كل يوغسلافيا، وقالت تحليلات أخرى بوقوف الولايات المتحدة خلف حادث تحطّم المروحية لردع إيران ومليشياتها عن مهاجمة القوات الأميركية في سورية والعراق.

> سيبقى حادث تحطّم المروحية الرئاسية الإيرانية لغزاً إلى حين الانتهاء من اختيار رئيس جمهورية ومرشد أعلى جديديْن

> أغلقت القيادة الإيرانية الحديث عن الحادث، بإعلانها أن سببه سوء الأحوال الجوية، قاطعة الطريق على استمرار البحث والنقاش في شأنه

إذا كان من الممكن تفهّم ردود الفعل الشعبية لارتباطها بالمشاعر والعواطف والتأثر الكبير بالأحداث، فإن من غير الممكن تفهم أو تقبل مواقف المحلّلين والمعلقين والسياسيين عندما تتجاوز المنطق والموضوعية وتغلّب الاعتبارات الذاتية في قراءتها للحادث بإطلاق تقديرات وتفسيرات وأحكام بمعزلٍ عن الوقائع وقبل إجراء تحقيق وصدور نتائج عن جهات رسمية إيرانية أو إيرانية أذربيجانية أو إيرانية دولية، فالذين اعتبروا حادث تحطّم المروحية مدبّراً للتخلص من رئيسي وإخراجه من معركة التنافس على منصب المرشد الأعلى لصالح مجتبى خامنئي تجاهلوا ما نقل عن نافذين في النظام الإيراني، وعن خبراء سياسيين، قولهم باستبعاد ترشيح مجتبى لهذا المنصب، لأن ترشّحه يتعارض مع سياسات النظام التي ترفض التوريث وتعتبره غير إسلامي. وقد سبق للنظام استبعاد ترشيح أحمد الخميني، الابن الثاني لقائد الثورة الإيرانية ومؤسّس نظام ولاية الفقيه روح الله الخميني، للسبب نفسه، وقد عارض المرشد خامنئي شخصيا ترشيح ابنه، لأنه لا يريد أن يرى أي عودةٍ إلى نظام الحكم الوراثي في بلدٍ أطاحت فيه الثورة الإسلامية النظام الملكي في 1979، وفق مقرّبين منه، من جهة، ووجود رأي داخل النظام الإيراني لا يوافق على ترشيح رئيسي على خلفية تراجع شعبيته، بسبب سوء الإدارة وفشله في حل المشكلات الاقتصادية والمعيشية التي تواجه البلاد.

قالت رئيسة تحرير صحيفة إندبندنت فارسية، الكاتبة الإيرانية كاميليا انتخابي فرد، إن الهدف من إيصال رئيسي إلى منصب رئيس الجمهورية كان أداء الدور نفسه الذي لعبه الرئيس الإيراني الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني بعد وفاة مؤسّس النظام، الخميني، إدارة القيادة وتقديم مرشّح محدّد لمجلس خبراء القيادة، أي نُصّب رئيساً في ضوء كونه شخصاً مطيعاً وموالياً للنظام ومرشد الجمهورية ومن دون قاعدة شعبية له شخصياً لتسهيل عملية اختيار مرشد جديد عند موت المرشد الحالي لا الحلول محله. (الانتخابات الرئاسية الإيرانية وخيارات علي خامنئي، إندبندنت عربية: 2024/5/21). والقائلون بوقوف صراع أجنحة داخل دوائر القرار ومراكزه في إيران على السيطرة على السلطة والقرار السياسي والاستراتيجي بعد وفاة المرشد الحالي خلف تحطّم المروحية يتجاهلون أن النظام موحّد خلف المرشد الأعلى، وأن رجالاته محتاجون للوحدة، ما يستدعي التماسك والتكاتف في وجه التيار الإصلاحي.

أما الذين قالوا بوقوف إسرائيل خلف حادث تحطّم المروحية فوقعوا في تناقض صريح، حين برّروا تقديرهم بعمل إسرائيل على إجهاض التقارب الأذربيجاني الإيراني، وبحاجتها لتحقيق نصر ما على إيران يعيد إلى قوّة ردعها مكانته وفعاليّته، لأن الهدف الأول يستدعي عدم ظهور أي دور لإسرائيل في العملية، في حين يستدعي الهدف الثاني الإعلان كي يتحقّق هدف تثبيت الردع وتعزيزه، إذ لا قيمة للعملية في تكريس الردع من دون الإعلان عن المسؤولية.

ويتجاهل القائلون بوقوف الولايات المتحدة خلف تحطّم المروحية حين يربطون ذلك بتبنّي رئيسي نهجا متشدّدا في السياسة الخارجية، مثل دور إيران الإقليمي والمحادثات بشأن الملف النووي مع واشنطن، وجود مفاوضات غير مباشرة في هذين الشأنين، بلغت حد تحقيق تفاهماتٍ بينهما في ظل رئاسة رئيسي المتشدّد، التوصل إلى اتفاق مؤقت غير رسمي في سبتمبر/ أيلول 2023، والتفاهمات على كيفية تجنّب تصعيد الصراعات الإقليمية بين كبير مستشاري الحكومة الأميركية لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك، والمبعوث الأميركي المؤقت لشؤون إيران أبرام بالي، مع مسؤولين إيرانيين في سلطنة عُمان خلال شهر مايو/ أيار الحالي (2024). لقد بدأ أصحاب المواقف السابقة بإطلاق تقديراتٍ وأحكامٍ قبل تكوين صورة دقيقة عن الحادث، عبر جمع المعلومات وغربلتها واستبعاد المعلومات غير الموثقة ودراسة تفاصيل الموقف وجزئياته دراسة وافية وفق مقتضيات المنطق والموضوعية والعقلانية ووضع فرضياتٍ تفسيرية، وتقليب الاحتمالات الممكنة والواقعية، للوصول إلى الاحتمال الراجح، وتبنّيه كتقدير إن كان الدارس محلّلاً أو معلقاً، وإعلان موقفه مع ما جرى أو ضدّه، إن كان الدارس سياسياً، وجاءت تقديراتهم وأحكامهم على خلفية المعطيات المعروفة سابقاً عن النظام الإيراني وعلاقاته وصراعاته ووفق الصورة الذهنية المشكّلة لديهم عنه وعن سياساته وممارساته ضد معارضيه ورجالاته أيضاً، مع هيمنة الرغبوية والنمطية والمصلحية على تحليلاتهم.

أغلقت القيادة الإيرانية الحديث عن الحادث، بإعلانها أن سببه سوء الأحوال الجوية، قاطعة الطريق على استمرار البحث والنقاش في شأنه تاركة أسئلة عديدة، مثل استخدام مروحية قديمة في نقل وفد بهذه الأهمية، وعدم مساهمة المروحيتين الأخريين في الإنقاذ أو في تحديد مكان سقوط المروحية الرئاسية، وعدم وجود تواصل بين المروحيات الثلاث، وعدم صدور نداء استغاثة ... إلخ، من دون جواب مقنع، ودفن جثامين القتلى من دون فحصها وتشريحها لتكوين صورة عما حدث، وهل حصل انفجار داخل المروحيّة قبل سقوطها أم أن السقوط هو السبب الوحيد لمقتلهم. وسيضيف إغلاق الموضوع بهذه السرعة على الحادث الغموض ويتركه مادّة للتساؤلات والتخمينات وللتوظيف الداخلي والخارجي كذلك. قال تحقيق هيئة الأركان الإيرانية إنه لم تكن ثمّة آثار لإطلاق رصاص على هيكل المروحية، في أثر تصريح وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن «عن عدم وجود علاقة لبلاده بحادث تحطّم مروحية الرئيس الإيراني»، ودعوته إلى إجراء تحقيق لمعرفة أسباب الحادث عن عدم اقتناع واشنطن برواية وقوف الأحوال الجوية خلف الحادث والاشتباه بأن الحادث مُدبّر. سيبقى حادث تحطّم المروحية الرئاسية لغزاً إلى حين الانتهاء من اختيار رئيس جمهورية ومرشد أعلى جديديْن، وهو ما سيلعب دوراً رئيسياً في تقريره التيار المحافظ المتشدّد، النواة الصلبة في النظام، والمسيطر على السلطات الثلاث، والمهيمن على القرار السياسي والاقتصادي والعسكري، حيث ستشي نتائج العملية ببعض ما خفي.

(كاتب سوري)

رفح محطّة لصياغة العلاقات المصرية الإسرائيلية

عصام شعبان

راهنت مصر على دور الوساطة لإقرار هدنة توقف الحرب على قطاع غزّة؛ تحفظ سلامة الحدود وأمنها، وتمنع سيناريو التهجير، وتحدّ من تبعات أخرى خطرة، لكن استمرار العدوان يكشف أن جهود الوساطة غير كافية لمواجهة التحديات، بما في ذلك تأثيرات اجتياح رفح. وكانت مواقف القاهرة المعلنة أخيراً من رفض السيطرة على معبر رفح، والتحفّظ على مشاريع لإدارته من أطراف خارج غزّة، كما إدخال شركة أمنية أميركية، هذا بجانب رفض التهجير، قد دفعت إسرائيل إلى شنّ حملة تحريض، وتراشق دبلوماسي، سبقتهما تعبئة إعلامية، ركّزت على قضايا المساعدات وأمن الحدود، ومفاوضات التوصّل إلى هدنة.

طالب نتنياهو بتشغيل المعبر، متّهما مصر بأنها «تحتجز سكان غزّة رهينة»، بينما اعتبرت القاهرة أن فتح المعبر سيعني، ضمنياً، قبول السيطرة العسكرية عليه وعلى مدينة رفح معا، بالمخالفة لبنود اتفاقية السلام، وأيضا اتفاقية إدارة المعابر التي تتضمّن مشاركة أوروبية، واحتمال عودة هذه المشاركة مطروح مستقبلا حلّاً بديلاً، يحقق هدف إعادة المعبر للعمل وإبعاد حركة حماس، خصوصاً مع رفض السلطة الفلسطينية تولي مهمة إدارته حاليا. وترتبت على موقف مصر محاولة إدخال المساعدات إلى قطاع غزّة من معبر كرم أبو سالم مؤقّتاً، بعد تدخل الرئيس الأميركي جو بايدن، مطالبا نظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، بإيصال المساعدات. ومن جانب آخر، يمكن أن يساعد الاتفاق، في ادّعاء الاحتلال التزامه «ضوابط الحرب» وقرار محكمة العدل الدولية، في إيصال المساعدات إلى سكّان القطاع.

وإذا كان التفاهم بشأن معبر رفح ممكناً، يبقى وجود القوات العسكرية في رفح (المتمركزة منذ ثلاثة أسابيع) مشكلة حقيقية للقاهرة، لأنه يحوّلها من وسيط إلى طرفٍ يسعى إلى التفاوض مع إسرائيل لإبعادها عن الحدود، أو تجنّب بقائها طويلا، وهي ليست منفصلة عن حملات تحريض ضمن حرب الدعاية، والتي يحوّل فيها الاحتلال تقارير إعلامية يدفع لتعميمها إلى خطاب رسمي، يحشّر فيها أكاذيب وادّعاءات ضمن وقائع الحرب، ليحقّق أهدافه، وما بين ذلك، لكن الظاهر أن غرض مجمل الدعاية الإسرائيلية تبرير استمرار العدوان، واجتياح رفح، وتمركز قواتٍ عسكرية فيها، تمهيدا لسيناريو محتمل يتمثل في عزل المدينة عن القطاع خطوة أولى، وتفريغها من سكّانها تدريجيا (نزح منها 950 ألفا) لأحكام السيطرة عليها، ضمن خطّة تأمين الحدود، تريد فرض واقع جديد، عبر القوة العسكرية، واحداً من أشكال المواجهة مع المقاومة، بتماسّ أيضا مع مصالح مصر وأمنها. وقبل الاجتياح، مهدت إسرائيل، بالطريقة نفسها، التقدّم، خطوة خطوة، واختبار ردود فعل الأطراف المختلفة، خلال ديسمبر الماضي، قال نتنياهو «إن إسرائيل يجب أن تسيطر على حدود غزة على مصر» وتكرّرت التصريحات في ما بعد سواء ارتبطت بالأسرى أو إعادة الأمن، والسيطرة على معبر رفح على استخدامه من «حماس»، وفور إصدار محكمة العدل الدولية قرارها وقف العدوان على المدنية، قال إن الردّ سيكون احتلال رفح.

> مهم أن تصطفّ مصر مع المقاومة، وتتمسك بالانسحاب الكامل لقوات الاحتلال من القطاع، ووقف شامل لإطلاق النار

ويمارس الاحتلال دعايته، انطلاقا من رغبته في تبرير إجرامه، خصوصاً في ظل سياقات دبلوماسية ودولية، تدينه، وتجعله منبوذا من دوائر لم تعد محدودة، حيث تحولت الحرب مرتكزا للاحتجاج عالميا، وإدانتها أصبحت موضوعا للتقاضي في «الجنائية الدولية»، ومحكمة العدل الدولية، وعلى الصعيد الدبلوماسي، تبلور أوروبيا اتجاه، يتحفظ على تصدير الأسلحة، وزاد عدد الدول المعترفة بفلسطين (143 دولة) بانضمام أيرلندا والنرويج وإسبانيا، وإن كان البعض يرى الدعم رمزيا، فإنه أغضب إسرائيل، خاصة مع خطابات أوروبية لم تعد تساند الاحتلال بالدرجة نفسها، بل وبروز تصريحات التضامن مع الشعب الفلسطيني، منها إسبانيا التي توصّف العدوان حرب إبادة، والاصطفاف ضدها، الجانب الصحيح من التاريخ، هذا بجانب استئناف 14 دولة تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، والذي يحمل بجانب الدعم المالي رسالة سياسية، وعلى صعيد اقتصادي، يعد الاتحاد الأوروبي من أبرز شركاء إسرائيل تجاريا.

ويجد الاحتلال نفسه في مشهد يمثل فشلا دبلوماسيا، يضاف إلى إخفاق عسكري، بينما انتصاره الواضح صناعة كارثة إنسانية وتدمير هائل يدلّ على حجم الوحشية وجنون الانتقام من سكان القطاع، الذي خرب بشكل مقصود، ومع تكرر استهداف النازحين خلال أيام مضت، في جباليا، ونواصي خان يونس، وسلسلة جرائم بشعة جرت الأحد والاثنين، استهدفت خيام ومراكز إيواء بشمال غرب رفح، وحين تسارع دول ومؤسسات أممية إدانتها للسلوك الوحشي والمروع من تفحم أجساد النازحين نتاج القصف الجوي، يعود ويعتذر عن «الحادث المأساوي» ويعد بالتحقيق في شأن «الخطأ».

وفي سياق متصل، تتخذ التفاعلات، بين القاهرة وتل أبيب، صورة المواجهة، وليس مجرد توتر في العلاقات كما يتكرر وصفه، وان كانت إسرائيل فرضت التصعيد، واتبعت القاهرة سياسة الاحتواء حتى الآن، لكن هذا لا يغير حقيقة الواقع، ولا يخفف تبعات تجاوز الاحتلال مصالح مصر، وخرق اتفاقية السلام، وبقاء القوات الإسرائيلية على الحدود، وتكرار حوادث هجوم على معبر رفح.

ولا تقتضي المواجهة بالضرورة تكافؤ ردود الفعل، ويبقى أن تتصاعد المواقف، مع جنوح إسرائيل في تجاوز حسابات العلاقة مع القاهرة، وهو ما دفع قيادة الجيش المصري، مع اجتياح رفح، إعلان رسائل حول امتلاك مصر إمكانيات الردع وحماية الأمن القومي، مع تأكيد موقفها الثابت من القضية الفلسطينية، وإن كانت الرسائل تهدف لطمأنة المصريين فإنها تحذير للاحتلال وداعميه، استكمل باستنفار في سيناء، وإبراز تدريبات للجيش الثاني الميداني (المكلف بالحدود الشرقية) وكلاهما إشارة إلى أن دور الوساطة لا يعني عجز مصر وتكبيلها، وفهمت إسرائيل وواشنطن هذه الرسائل، وتحاولان معالجة الوضع في معبر رفح عبر تفاهمات تقضي بانسحاب القوات العسكرية، مقابل إعادة تشغيله، وعودة التفاوض بشأن الحدود، وضبطها وفرض رقابة عليها، والاتفاق على حدود وجود الاحتلال فيها. وشهد يوم الاثنين استشهاد جندي مصري بعد اشتباك مع قوات الاحتلال، وحذرت القاهرة من المساس بأمن وسلامة عناصر التأمين على الحدود، مشيرة إلى أن الهجوم الإسرائيلي على محور فيلادلفيا يُحدث أوضاعا ميدانية ونفسية تصعب السيطرة عليها، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل وتحمل مسؤوليته، بما لا يفجر الأوضاع.

ويمكن القول إن العدوان على غزة أحد محددات إعادة صياغة العلاقات المصرية الإسرائيلية، وستحدد تبعاتها مستوى التغيرات التي يمكن أن تحدث، كما يدرك الطرفان أن سلاسة وسير التعاون لن يعودا بالوتيرة نفسها، حتى مع وجود مرتكزات قديمة، اتفاقية سلام، وتعاون اقتصادي، وميل النظام لاستقرار علاقته مع تل أبيب وعدم التصعيد تحت بند الحكمة في احتواء الأزمة والحفاظ على دور الوساطة للتوصل لهدنة.

وعموماً، مصر عالقة ومتأثرة بتداعيات الحرب، وستجد نفسها بحكم عوامل ارتباطاتها الدولية، وموقعها من الصراع، والجغرافيا، مطالبة بالقيام بأدوار ربما بعضها سيشكل ضغطا إن لم تسع لتحرير إرادتها، واتخاذ مواقف تغادر التحفظ، الذي دفع تل أبيب بالتجاوز في صلف وتبجح، وأن ترد على التجاوزات بما يليق بها. ويتضح أن الاحتلال أعاد تعيين علاقاته مع دول الحدود، بعد 7 أكتوبر، بما في ذلك مراجعة ما استقر من قناعات حول تحقيق قبول وإقامة علاقات تطبيع، توفر له الأمن بتكلفة أقل، عبر التعاون ودون حروب. وسبقت الإشارة إلى أن عملية رفح قد تكون تكتيكا يُراد به الضغط على المقاومة ومصر معا، وتصوير أن تراجع القوات العسكرية عن المعبر ومحور صلاح الدين، ومناطق النازحين غربا، يعد مكسبا يمهد لتسليم أسرى، دون وقف القتال، لكن رد المقاومة على أنباء عودة المفاوضات كان حاسما، وطالبت بوقف العدوان أولا، وأنه ليست هناك حاجة للتفاوض على اتفاق جديد، بعدما أعلنت موافقتها على المقترح المصري.

مهم أن تصطفّ مصر مع المقاومة، وتتمسك بالانسحاب الكامل لقوات الاحتلال من القطاع، ووقف شامل لإطلاق النار، مع رفض أي مشروعات لإدارة القطاع من دون موافقة قيادة سياسية تمثل القوى الوطنية الفلسطينية، وسيمثل ذلك موقفا مساندا للشعب الفلسطيني ودورا يليق بمصر، لا يخصم من مكانتها، كما أنه الضمانة لأمن الحدود، ويقي من سيناريوهات خطرة يحاول فرضها الاحتلال، ويختبر موقف مصر منها، بوصفها الدولة العربية الأكبر تأثيرا في الملف حاليا والقادرة على التأثير في معادلة الحرب إذ ما اتخذت مواقف تتطلب أيضا مساندة عربية وحشدا دوليا.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري** ▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات **ليال حداد** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads